تدخل في عمليات الاستنباط الأُخرىٰ، بل دخلت بدلاً عنها عناصر خاصّة أُخرىٰ، كرواية علي بن مهزيار ورواية زرارة.

ونعني بالعناصر المشتركة: القواعد العامّة التي تدخل في عمليات استنباط أحكامٍ عديدةٍ في أبوابٍ مختلفة.

وفي علم الأُصول تدرس العناصر المشتركة، وفي علم الفقه تدرس العناصر الخاصّة في كلّ مسألة.

وهكذا يترك للفقيه في كلّ مسألةٍ أن يفحص بدقّةٍ الروايات والمدارك الخاصّة التي ترتبط بتلك المسألة، ويدرس قيمة تلك الروايات ويحاول فهم ألفاظها وظهورها العرفي وأسانيدها، بينما يتناول الأُصوليّ البحث عن حجّية الظهور وحجّية الخبر، وهكذا.

وعلم الأُصول لا يحدّد العناصر المشتركة فحسب، بل يحدّد أيضاً درجات استعمالها والعلاقة بينها، كما سنرىٰ في البحوث المقبلة إن شاء الله تعالىٰ.

موضوع علم الأُصول:

لكلّ علمٍ ـ عادةً ـ موضوع أساسيّ ترتكز جميع بحوثه عليه وتدور حوله، وتستهدف الكشف عمّا يرتبط بذلك الموضوع من خصائص وحالاتٍ وقوانين، فالفيزياء ـ مثلاً ـ موضوعها الطبيعة، وبحوث الفيزياء ترتبط كلّها بالطبيعة وتحاول الكشف عن حالاتها وقوانينها العامّة. والنحو موضوعه الكلمة؛ لأنّه يبحث عن حالات إعرابها وبنائها ورفعها ونصبها. فما هو موضوع علم الأُصول الذي تدور حوله بحوثه؟

ونحن إذا لاحظنا التعريف الذي قدّمناه لعلم الأُصول استطعنا أن نعرف أنّ علم الأُصول يدرس في الحقيقة الأدلّة المشتركة في علم الفقه لإثبات دليليتها، وبهذا

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

صحّ القول بأنّ موضوع علم الأُصول هو الأدلّة المشتركة في عملية الاستنباط.

علم الأُصول منطق الفقه:

ولا بدّ أنّ معلوماتكم عن علم المنطق تسمح لنا أن نستخدمه كمثالٍ لعلم الأُصول، فإنّ علم المنطق ـ كما تعلمون ـ يدرس في الحقيقة عملية التفكير مهما كان مجالها وحقلها العلمي، ويحدّد النظام العامّ الذي يجب أن تتّبعه لكي يكون التفكير سليماً، مثلاً: يعلّمنا علم المنطق كيف يجب أن ننهج في الاستدلال بوصفه عملية تفكيرٍ لكي يكون الاستدلال صحيحاً، كيف نستدلّ علىٰ أنّ سقراط فانٍ، وكيف نستدلّ علىٰ أنّ نار الموقد الموضوع أمامي محرقة، وكيف نستدلّ علىٰ أنّ مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين، وكيف نستدلّ علىٰ أنّ الخطّ الممتدّ بدون نهاية مستحيل، كلّ هذا يجيب عليه علم المنطق بوضع المناهج العامّة للاستدلال، كالقياس والاستقراء، فهو إذن علم لعملية التفكير إطلاقاً.

وعلم الأُصول يشابه علم المنطق من هذه الناحية، غير أنّه يبحث عن نوعٍ خاصٍّ من عملية التفكير، أي عن عملية التفكير الفقهيّ في استنباط الأحكام، ويدرس العناصر المشتركة التي يجب أن تدخل فيها لكي يكون الاستنباط سليماً، فهو يعلّمنا كيف نستنبط الحكم بحرمة الارتماس علىٰ الصائم، وكيف نستنبط اعتصام ماء الكرّ، وكيف نستنبط الحكم باستحباب صلاة العيد أو وجوبها، وذلك بوضع المناهج العامّة، وتحديد العناصر المشتركة لعملية الاستنباط.

وعلىٰ هذا الأساس يصحّ أن يطلق علىٰ علم الأُصول اسم منطق علم الفقه؛ لأنّه بالنسبة إليه بمثابة المنطق بالنسبة إلىٰ الفكر البشريّ بصورةٍ عامّة.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

أهمّية علم الأُصول في عملية الاستنباط:

ولسنا بعد ذلك بحاجةٍ إلىٰ التأكيد علىٰ أهمّية علم الأُصول وخطورة دوره في عالم الاستنباط؛ لأنّه ما دام يقدِّم لعملية الاستنباط عناصرها المشتركة، ويضع لها نظامها العامّ، فهو عصب الحياة فيها، وبدون علم الأُصول يواجه الشخص في الفقه رُكاماً متناثراً من النصوص والأدلّة دون أن يستطيع استخدامها والاستفادة منها في الاستنباط، كإنسانٍ يواجه أدوات النِجارة ويعطىٰ منشاراً وفأساً وما إليهما من أدواتٍ دون أن يملك أفكاراً عامّةً عن عملية النجارة وطريقة استخدام تلك الأدوات.

وكما أنّ العناصر المشتركة ضروريّة لعمليّة الاستنباط فكذلك العناصر الخاصّة التي تختلف من مسألة إلىٰ أُخرىٰ، كمفردات الآيات والروايات المتناثرة فإنّها الجزء الضروريّ الآخر فيها، فلا يكفي مجرّد الاطّلاع علىٰ العناصر المشتركة التي يمثّلها علم الأُصول، ومَن يحاول الاستنباط علىٰ أساس الاطّلاع الأُصولي فحسب نظير من يملك معلوماتٍ نظريّةً عامّةً عن عملية النجارة ولا يوجد لديه فأس ولا منشار وما اليهما من أدوات النجارة، فكما يعجز هذا عن صنع سريرٍ خشبيٍّ ـ مثلاً ـ كذلك يعجز الأُصوليّ عن الاستنباط إذا لم يفحص بدقّةٍ العناصر الخاصّة المتغيِّرة من مسألة إلىٰ أُخرىٰ.

فالعناصر المشتركة والعناصر الخاصّة قطبان مندمجان في عملية الاستنباط، ولا غنىٰ للعملية عنهما معاً.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner